TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poltic

Tikrit Journal For Political Science

Political elite and peacebuilding mechanisms in post-conflict societies

Asst.Prof.Dr. Waleed Salim Mohammed *

Mosul University- college of Political Science

Article info.

Article history:
- Received 14 May 2019
- Accepted 23 May 2019
- Available online 16 June 2019

Keywords:
- Political elite
- peacebuilding
- conflict
- Political system

Abstract: The research discusses the mechanisms that could change fragile peace, achieved after conflict in unstable societies, into sustainable one. This process will not be achieved if the political elite doesn't have a sufficient political and social consciousness that enables it to manage conflict and transfer it into peace, consequently, seeking to promote peace foundations through adopting two types of strategies. First, short-range strategies, related to transitional justice, tolerance, reconciliation, and compensation. Second, long-range strategies, related to re-engineering political culture of society and achieving socio-economic development, besides the integration among different groups, a matter that means dedicating and sustaining peace.

* **Corresponding Author:** Walied Salim Mohammed **, E-Mail: ,Tel: , Affiliation**: Mosul University-college of Political Science

النخبة السياسية وآليات بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع

أ. م.د. وليد سالم محمد

كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 14/ايار/2019
- القبول : 23/ايار/2019
- النشر المباشر : 2019/6/16

الخلاصة : يناقش البحث الآليات التي يمكن أن تعمل على تحويل السلام الهش الذي يتحقق بعد الصراع في المجتمعات غير المستقرة إلى سلام مستدام، وهذه العملية لا تتحقق إن لم تكن النخبة السياسية على قدر كافي من الوعي السياسي والاجتماعي الذي يمكنها من إدارة الصراع وتحويله إلى سلام، ومن ثم العمل على تقوية دعائم السلام من خلال تبني النخبة لنوعين من الاستراتيجيات الأولى قصيرة المدى تتعلق بالعدالة الانتقالية والتسامح والتصالح والتعويض والثانية بعيدة المدى وتتعلق بإعادة هندسة الثقافة السياسية للمجتمع وتحقيق التنمية الاجتماعية الاقتصادية فضلاً عن الاندماج بين مختلف لجماعات الهوية، وهذا يؤدي تكريس واستدامة السلام.

الكلمات المفتاحية :
- النخبة السياسية
- بناء السلام
- الصراع
- النظم السياسية

المقدمة

يعد بناء واستدامة السلام من المهمات الملحة التي تقع على عاتق النخبة السياسية في المجتمعات غير المستقرة والتي كانت حتى الأمس القريب تشهد صراعات طاحنة بين جماعات الهوية المختلفة، لاسيما وأن أحد أهم تلك الأسباب المؤججة للصراع يكمن في غياب الاندماج الاجتماعي –السياسي عن وعي النخبة السياسية مما يؤثر في تصوراتها لإدارة المجتمع وإدارة الأزمات وحلحلة الصراعات؛ لذا فإن أهمية وعي النخبة للتناقضات الاجتماعية السياسية من ناحية، ووعيها لدرجة وعي المجتمع للتناقضات الاجتماعية من ناحية ثانية، ولتصوراتها في بناء الأمة والدولة من ناحية ثالثة، من شأنه أن يقوض أسس الصراع ويحوله الى سلام وهنا تؤدي النخبة دوراً بارزاً في إدارة الأزمات وحلحلة الصراع وتحويلها الى سلام مستدام.

إلا إن الإشكالية تكمن في أن النخب السياسية في كثير من المجتمعات المنقسمة والتي مرت بحالة الصراع لا تعي ضرورة مراعاة الآليات المناسبة لتحويل السلام الهش الى سلام مستدام، فهي إما لا تعير اهمية لتحقيق العدالة الانتقالية ولتوقيتات تعويض المتضررين ولتخفيف ألم الجراح، وإما لا تعير اهمية لقضايا التنمية والاندماج ونمط الثقافة السياسية، مما من شأنه أن يقوض السلام الهش ويعيد المجتمع الى حالة الصراع مرةً اخرى.

بينما تكمن فرضية البحث في أن تحقيق السلام على الرغم من كونه هدفاً أساسياً إلا أن نجاحه يتوقف على وعي النخبة للآليات الكفيلة لاستدامة السلام، ونجاحها في ضمان تحقيق الآليات القصيرة المدى(آليات بناء السلام) والآليات

البعيدة المدى(آليات تكريس السلام) هو الضامن الذي ينقل المجتمعات من حالة السلام الهش المتحقق بعد الصراع إلى حالة السلام المستدام والاندماج الشامل للمجتمع وبناء الدولة– الأمة بشكل سليم، وهنا تبرز عدة تساؤلات تتركز في ما يأتي:

ما هي السياسات التي تعتمدها النخب السياسية والتي يمكن أن تحول الصراع إلى سلام؟ وكيف تدير النخب السياسية الصراع وتعمل على تحويله إلى سلام؟ وكيف يمكن للنخبة السياسية أن تعمل على استدامة السلام وتحوله الى جزء أساسي من التنشئة الاجتماعية السياسية للمجتمع؟

وتم تبني منهج التحليل النظمي للوقوف على طبيعة العلاقة بين النخبة والمجتمع وعلى قدرة النخبة في السيطرة والتوجيه الاجتماعي–السياسي للمجتمع وفي معرفة مدى استجابة المجتمع لآليات النخبة في إدارة وبناء الدولة –الامة.

وللوقوف على ما جاء في الفرضية والاشكالية تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث وعلى النحو الأتي:

المبحث الأول: النخبة في المجتمعات غير المستقرة

المبحث الثاني: النخبة وإدارة الصراع

المبحث الثالث: النخبة وبناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع

المبحث الأول: النخبة في المجتمعات غير المستقرة

بعيداً عن التنظيرات الفكرية والحجج الفلسفية التي استند إليها منظرو النخبة يمكن القول أنه لا يكاد يخلو مجتمع من المجتمعات من وجود النخبة السياسية التي توجه وتقود المجتمع في حركته ونقلاته التاريخية والثقافية والاجتماعية، إلا إن النخب تختلف من مجتمع إلى آخر فإذا كانت النخبة في المجتمعات المستقرة قد عملت على عقلنة السلطة وتقنين العلاقة بين السلطة المجتمع ومن ثم اضحى الالتزام بالقانون معياراً للنظام الأخلاقي، فإن السلطة في المجتمعات غير المستقرة ما زالت غير معقلنة ولم يجرِ تقنين العلاقة بينها وبين المجتمع، وما زالت العلاقة بين النخبة والمجتمع تواجه تحديات وعقبات كثيرة.

وفي كثير من مجتمعات دول العالم الثالث لا سيما في الأنظمة السلطوية فإن عدم الاستقرار السياسي رديف لعدم الاستقرار المجتمعي والعكس صحيح، فإذا كانت النخبة في المجتمعات المستقرة قد حققت شرعيتها السياسية وتمكنت من تحقيق الاندماج السياسي والمجتمعي وأنجزت التوحيد الوطني على المستوى السياسي والاجتماعي والثقافي[1] فإنها في المجتمعات غير المستقرة ما زالت عاجزة عن تحقيق الشرعية السياسية؛ لأنها أقامت نظامها السياسي على أساس تمكين عصبية محلية أو مذهبية او طائفية أو فئوية وبهذا عجزت عن احتواء وتمثيل الجماعات المختلفة المكونة للدولة عرقياً أم لغوياً أم دينياً وعجزت عن دمجها في الكل الأكثر تكاملاً، ومن ثم عجزت عن إخراج ولاء الجماعات المختلفة من ضيق العصبية إلى حيز الأمة[2]، وهي بذلك عملت على جعل الدولة مجالاً للتسوية بين التنظيم المؤسسي وبين العصبية؛ لأن مشروع بناء الأمة إذا كان يمثل عملية تنموية اجتماعية–سياسية في دول الديمقراطيات الراسخة أو دول المجتمعات المستقرة فإنها في بعض دول المجتمعات غير المستقرة لا سيما في دول العالم الثالث كانت هدفاً سياسياً بالدرجة الأساسية، لأن النخب السياسية التي استلمت السلطة بعد الاستقلال وجدت أنها قد ورثت تركة ثقيلة من التخلف

والفقر والمرض، الأمر الذي وجدته تلك النخب يستلزم إدارة عجلة الدولة والمجتمع بأقصي سرعة لتحقيق أهدافها، من هنا كانت فلسفة النخبة في بناء الدولة والمجتمع تأخذ في المقام الأول تدعيم أركان السلطة وتقوية عوامل بقائها وحمايتها من الجيش والمخابرات وأجهزة الأمن أكثر من تدعيم أركان الدولة وأجهزتها المؤسساتية(وهو ماشهدته كثير من دول اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية)، وبذلك كانت عملية تقوية أركان السلطة يستدعي تقريب كل الموالين لرؤى النخبة واستبعاد كل المخالفين لها، وأدى هذا إلى تقريب جماعات وتهميش أخرى ومن ثم سوء التوزيع والتخصيص السلطوي للقيم، وتنامي سياسة سوء العدالة التوزيعية بين مكونات المجتمع[3]، وهذا سيدفع بقية مكونات المجتمع إلى توسيع دائرة مطالبها ويُحدِث إرباكاً للنخبة السياسية التي ما تفتأ تعمل على تدعيم أركان سلطتها[4].

وفي سعيها لتدعيم أركان هذه السلطة تعمل النخبة على تضيق دائرة الحريات وتقليص مساحة المشاركة والتعبير للجماعات المعارضة مقابل توسيعها للفئات المؤيدة لها مما سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة عمق الفجوة بين النخبة والمجتمع من ناحية، وفقدان المجتمع ثقته بالنخبة ونظمها السياسي من ناحية أخرى، وفقدان ثقته بمؤسسات الدولة وقدراتها على تحقيق حاجاته من ناحية ثالثة[5](مثال ذلك ماحدث في جنوب افريقيا لعقود طويلة من القرن العشرين).

ومن جهة أخرى إن عدم المساواة في التخصيص السلطوي للقيم وعدم العدالة التوزيعية في الامتيازات والحاجات يؤدي إلى تفشي أزمة الاندماج القومي (**National Integration**) التي تقتضي إقامة كلاً متكاملاً من الكل المختلف عِبرَ إخراج ولاء الجماعات المختلفة من حيز الضيق المستمد من الجماعة نفسها إلى فضاء الأمة، وفقدان هذا النوع من الاندماج سيدفع الى تفشي أزمات الاندماج الأخرى مثل أزمة الاندماج القيمي (**Value Integration**) وأزمة الاندماج السياسي(**Political Integration**) واللذان يفترضان وجود توافق حاول القيم والغايات الأساسية بين النخبة والمجتمع؛ ومن ثم فإن عدم وجود هذا التوافق بينهما يؤشر أن سياسات السلطة لا تحضى بالرضا والقبول من المجتمع من ناحية ولا تحضى بالشرعية السياسية من ناحية ثانية[6] وهو مايفسر حركة الانقلابات التي شهدتها البلدان العربية والاسيوية والافريقية وأمريكا اللاتينية في النصف الثاني من القرن العشرين .

من جهة ثالثة فإن عدم العدالة التوزيعية وعدم المساواة بين فئات المجتمع المختلفة وتقريب فئات أو مكونات محددة واستبعاد أخرى دال على تفشي أزمة الهوية(**Identity Crisis**) في المجتمع مما يدفعها نحو الانكفاء على هويتها الخاصة لا سيما أن عدم التوافق بين النخبة والمجتمع حول القيم والغايات الأساسية سيدفع نحو استشعار جماعات الهوية أن وجودها الجمعي الذي كان في الماضي غير قابل للنقاش، لم يعد مقبولا في ظل الظروف القائمة[7].

ومن ناحية أخرى فإن استشعار الجماعات الأخرى هويتها الخاصة هو نتاج لمحاولة النخبة السياسية فرض إطارها الثقافي على المجتمع كله، وسعيها إلى تسييس الاختلاف الهوياتي، وهو مايمنع تحقيق أي نوع من انواع الاندماج المختلفة[8](مثال جنوب افريقيا سابقا)، لاسيما حين تستشعر أن حجمها الحقيقي في المجتمع لايتناسب مع حجمها في مؤسسات الدولة [9]، ومن ثم يكون ذلك عائقا أمام تحفيز شعور قوي بالصالح العام[10].

وامام هذا الوضع المتنامي لعدم الاستقرار المجتمعي يمكن أن ينشأ صراعاً ثقافياً واجتماعياً وسياسياً واقتصادياً بين النخبة والموالين لها وبين بقية المجتمع وهو ما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي وعلى عمليات

التنمية والبرامج الاقتصادية، وهذا سيدفع نحو ظهور وتفشي ازمات التنمية دفعة واحدة مما يربك عمل النخبة والنظام السياسي.

المبحث الثاني: النخبة وإدارة الصراع

تبعا لاختلاف وعي النخبة لمشروع بناء الأمة من كونه عملية تنموية اجتماعية– سياسية أم كونه هدفاً سياسياً بالدرجة الأساسية، وتبعاً لدرجة انفتاحها على المجتمع ووجود اتفاق على الأسس والغايات من عدمه، يمكن القول إن النخب عموماً لا يمكن أن تخرج عن أنماط ثلاثة، فهي إما أن تكون متجانسة مع المجتمع ومنفتحة عليه وإما تكون مستبدة وغير منفتحة على المجتمع وإما تكون منفتحة جزئياً عليه وكما يأتي[11]:

1- إذا كانت النخبة منفتحة على المجتمع ومتجانسة معه (نخبه ديمقراطية) فإنه يكون لها قدر كبير من التأثير في المجتمع ومن ثم فإن متغيرات الهوية الوطنية (الميل العام للاتحاد، الشعور بالانتماء للأمة، احترام الهويات الثقافية الفرعية) تظهر بفاعلية كبيرة وهو ما ينعكس إيجابيا في بناء الدولة الأمة، وتتجه النخبة في هذا النمط للنسق التشاركي الديمقراطي إذ تركز على الاندماج الاجتماعي والسياسي والتداول السلمي للسلطة وحكم وسيادة القانون وهو ما يعزز قيام المجتمع التشاركي وأصول الدولة المدنية ومن ثم ينعكس إيجابيا في بناء الدولة (جنوب افريقيا المعاصرة مثلاً). وعادةً ما تكون النخبة في هذا النمط ذات تعليم جيد وتنحدر من الطبقات الوسطى والعليا في المجتمع.

2- إذا كانت النخبة غير منفتحة على المجتمع (نخبة مستبدة) وغير متجانسة معه فإنها تكون ذات تأثير محدود في المجتمع لغياب التوافق على الأسس والغايات بينهما؛ لذا فإن متغيرات الهوية الوطنية لن تكون لها فاعلية قوية في المجتمع، لذلك وللحفاظ على قوتها تتجه النخبة نحو التركيز السلطة بيدها ويتجه النظام نحو التسلط والاستبداد، وهو ما ينعكس سلبا على بناء الدولة الأمة، إذ ستغيب القدرة على بلورة وعي وطني بالهوية الوطنية نتيجةً لغياب الاندماج الاجتماعي وعدم القدرة على استيعاب مكونات المجتمع داخل كيان اجتماعي موحد(حكم أوغستو بينوشيه في تشيلي من 1973–2004 مثلاً). وهنا تكون النخبة ذات تعليم متوسط وأحيانا دون المتوسط وتنتمي إلى الطبقات الدنيا والدنيا الوسطى.

3- إذا كانت النخبة منفتحة جزئياً على المجتمع (غير مستقرة) فإنها ستكون متفاوتة ومتباينة نسبياً في امتلاك قدر ضئيل من التأثير في المجتمع، فإن متغيرات الهوية الوطنية ستتعرض لعملية عشوائية وغير منتظمة صعوداً وهبوطاً لا سيما حينما تكون قدرة الدولة على الاستيعاب الاجتماعي محدودة ومتدنية جدا مما يفقدها الفاعلية والتأثير؛ ذلك نتيجة عدم استقرار وعي النخبة للهدف والمرحلة، وهو ما ينعكس سلباً على بناء الدولة– الأمة؛ لذلك تتجه النخبة تارةً إلى تركيز السلطة والاستبداد فيها، وتارةً أخرى إلى تخفيف الضغط والانفتاح جزئياً على المجتمع وهو ما يدل على أن النخبة لا تؤمن بالديمقراطية في العمل السياسي (النسق التشاركي) وأن هذا النسق غير مترسخ في السلوك والممارسة سواءً لدى النخبة أم المجتمع(ومثال ذلك ماقام به الرئيس الفنزويلي مادورو خليفة هوجو تشافيز من اتخاذ خطوات أتوقراطية واضحة للحد من سلطات البرلمان الجديد بعد تمكن حركة الوحدة الديمقراطية المعارضة

من الحصول على أغلبية تامة في البرلمان)، وهنا تكون النخبة ذات تعليم اولى أو متدني وتنتمي إلى الطبقات الدنيا والوسطى الدنيا.

وكل نمط من هذه الأنماط الثلاثة يؤثر تأثيراً كبيراً ومباشراً في سياسات إدارة التنوع وفي آليات إدارة الصراع في حالة النزاع بين مكونات المجتمع، وكلما كانت النخبة على قدر كبير من وعي مشروع بناء الأمة تكون سياسات إدارة التنوع على قدر كبير من الإيجابية، وهو ما ينعكس إيجاباً على بناء الأمة والعكس صحيح، وعموماً فإن سياسات إدارة التنوع يمكن أن تندرج في إطار إحدى ستراتيجيتين أساسيتين"[12]:

أولا: استراتيجية بوتقة الصهر(Milting Pot):

وهي استراتيجية لا تلجأ فيها النخبة السياسية لتحقيق اتفاق حول القيم والغايات الاساسية مع المجتمع فهي لا تفكر بتحقيق اندماج سياسي أو اندماج اجتماعي بقدر ما تلجأ إلى استخدام القوة في فرض إطارها الثقافي على المجتمع وإفقاد الجماعات الأخرى لسماتها وخصائصها الثقافية والاجتماعية الأخرى بهدف استيعاب الجماعات المختلفة في إطار المجتمع الواحد؛ لذلك تجد هذه الاستراتيجية مرجعيتها في مفهوم الاستيعاب والذي يمكن أن ينقسم إلى ثلاثة أنواع وهي على النحو الأتي[13]:

1- الاستيعاب الثقافي (Cultural Assimilation) والذي يتضمن تغيير النموذج الثقافي للجماعات الثقافية المختلفة وفقا لنموذج النخبة المهيمنة(نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا 1948-1994مثلاً).

2- الاستيعاب العنصري (Racial Assimilation) والذي يتضمن تغيير وإعادة صياغة الخصائص العرقية لمختلف الجماعات الثقافية عِبرَ المصاهرة بين هذه الجماعات، وولاية شرق دارفور- السودان مثال ذلك حيث تكاد تختفي فيها الاثنيات على الرغم من تعدد الهويات.

3- الاستيعاب الوظيفي أو المؤسسي (Institutional Assimilation) والذي يتضمن فسح المجال لمشاركة الجماعات الثقافية في المؤسسات والأنشطة الاجتماعية المختلفة التي ترسم وتشكل مجمل الحياة العامة للمجتمع (مثل دول الديمقراطيات الراسخة بلجيكا، كندا وغيرها)؛ لذا يعد هذا النوع من أهم أنواع الاستيعاب؛ لأنه يُسهم في دفع الجماعات المختلفة نحو الاندماج الكامل مع بعضها من جهة، ومع السلطة من جهة أخرى، وعليه يمكن أن يسود هذا النوع من الاستيعاب (المؤسسي) في النخبة الديمقراطية بينما نجد النوعين الاولين في النخبة المستبدة والنخبة غير المستقرة.

ثانيا: استراتيجية الوحدة من خلال التنوع:

وفيها تدرك النخبة ضرورة تحقيق الاندماج السياسي والاندماج القيمي بينها وبين المجتمع وتحرص على وجود الاتفاق على القيم والغايات الأساسية مع المجتمع، بذلك تتضمن هذه الاستراتيجية إلى جانب الاعتراف بالجماعات الثقافية المختلفة واحترام خصائصها وسماتها المميزة، وجود ثقافة وطنية عليا جامعة تنطوي في إطارها مختلف الخصائص والسمات الثقافية للهويات الفرعية[14]، أي وجود اندماج سياسي (Political Integration) واندماج قيمي(Value

Integration) بين النخبة والمجتمع حول القيم والغايات الأساسية العليا وإجراءات ووسائل تحقيقها وأساليب وترتيبات تسوية الاختلافات والصراعات[15]، وهو ما ينعكس في ناحيتين: الأولى وظيفية وتعني أن هناك توازن ديناميكي في المجتمع بين الاتفاق على القيم الأساسية للمجتمع وقواعد الدور السياسي وبين الصراع الجزئي للمصالح الخاصة، وبالمحصلة يكون الاندماج والتماسك الاجتماعي نتاج هذا التوازن، والثانية مؤسسية وتعني أن الاندماج الناتج عن التوازن الديناميكي سيفسح المجال لمختلف الجماعات أن تعمل معاً في إطار الهيكل التنظيمي والمؤسساتي والاجتماعي للدولة، ومن ثم إمكانية المشاركة في المؤسسات التمثيلية لمختلف الجماعات الثقافية[16] (مثل النمسا، بلجيكا، كندا، الهند، ماليزيا وغيرها من الدول).

وفي ظل هذا النوع من الاستراتيجية (الوحدة مع التنوع) تحرص الجماعات الثقافية المختلفة على عدم تأثر الحياة السياسية والاجتماعية بشكل سلبي، إذ إنها مقابل الاحتفاظ بكل سماتها وخصائصها وهويتها الثقافية ستحرص وتعمل بجدية بالغة على تقليل وغياب التمييز والتعصب الهوياتي، طالما أن الجماعة تشعر أنها تجد ذاتها في الكل وأن الكل يعِبرَ عنها ويحقق أهدافها وأنه لا يكتمل من دونها".

بيد أن النخبة السياسية في مجتمعات دول الديمقراطيات الراسخة والمجتمعات المستقرة تأخذ بالإستراتيجية الثانية(الوحدة مع التنوع) بينما في مجتمعات الدول غير مستقرة وذات الأنظمة السلطوية فإنها غالبا ما تعمل وفق استراتيجية بوتقة الصهر؛ لذلك غالبا ما يسود النزاع والصراع بين الجماعات الثقافية المختلفة والاطار الثقافي للنخبة الحاكمة، ومن ثم فإن اتباع أي من الاستراتيجيتين يوضح آليات تعامل النخبة مع التنوع وينعكس في السلوك والممارسة على تعامل النخبة والهوية التي تمثلها مع الهويات المختلفة المكونة للمجتمع.

وعليه فإنه في "المجتمعات المنقسمة أو المجتمعات التي يسودها النزاع والصراع غالبا ما تلجأ النخبة إلى تقديم مصالح جماعتها الثقافية بدلا من تقديم الصالح العام، وهذا السلوك السياسي طبيعي طالما أن نمط النخبة في هذه المجتمعات يميل نحو المعايير الكمية لا النوعية وهو امر يختلف عما موجود في المجتمعات التي يسودها الشعور بالمواطنة المشتركة، لذلك تنعدم الثقة بالنظام السياسي لأن المؤسسات السياسية تكون عاجزه عن ايجاد شعور قوي بالصالح العام كما تكون عاجزة عن تحقيق التوحيد الوطني، لذلك وبهدف إحكام هذه النخب سيطرتها على جماعتها الخاصة تعمل على تعميق الصراع الهوياتي عِبرَ بعض السياسات والأساليب المتتابعة والانتقال من اسلوب لآخر تمليه الظروف والاحوال والمكاسب، وهذه السياسات والاساليب هي[17]:

1. **تصعيد واستمرار العداء بهدف تأكيد أولوية الهوية الثقافية الفرعية.**
2. **تسكين الألم وتخفيف الصراع بهدف التعاون مع الجماعات المنافسة.**
3. **التسويات والتفاوض بهدف ترتيب توازنات القوة بين الخصوم ومن ثم استبدال الخصومات والعداء بأساليب اخرى للتفاهم.**

4- التكاتف والتماسك من خلال استبدال العداء بالولاء بهدف ايجاد ولاء وشرعية للمؤسسات والاجراءات التي تعزز التضامن بين الهويات، وهو ما يعني الانتقال من حالة الصراع الى حالة السلام وهذه المرحلة الأخيرة تكون مهمة لأنها تعمل على تكريس واستدامة السلام".

لذلك تعمل النخب السياسية بهدف احكام سيطرتها في المجتمعات المنقسمة الى التنقل بين هذه الاساليب والسياسات وادوات التعامل مع الآخر وفقاً للظروف والاحوال والمكاسب ووفقا لمتطلبات المرحلة وطبيعة الصراع، فيتم تصعيد الصراع بهدف تأكيد اولوية هوية الجماعة المهيمنة عندما لا تتمكن النخبة من تحقيق اهدافها السياسية بالشكل الذي تريده فتعمد الى المواجهة المباشرة عِبرَ الصراع مع الآخر المختلف، وبعد ان تميل الكفة لها بحكم سيطرتها على الدولة ومؤسساتها المدنية والعسكرية تتم عمليه تحصيل المكاسب وتحقيق الهيمنة على المجتمع بالقوة وكسر الخصوم ثم تنتقل إلى مرحلة تسكين الالم وتخفيف حدة الصراع بهدف التعاون مع الجماعات التي تبدي تساهل وتعاون مع شروط الجماعة المهيمنة، وبعد توسيع هذه الخطوة وزيادة عدد الجماعات المتساهلة والراغبة في تجاوز حالة الصراع والقبول في الحدود الدنيا من المكاسب يتم الانتقال الى مرحلة التسويات والتفاوض وترتيب موازين القوة، وهذه المرحلة يمكن ان تستمر مدة طويلة يتم خلالها تغيير النخب وتغيير مفاهيم ادارة الصراع بحكم التعايش المجتمعي وترتضي النخب حالة إدامة السلام وتسعى الى ترسيخه، فاذا تحقق ذلك تعمل على الانتقال للمرحلة الأخيرة وهي التكاتف والتماسك بهدف ايجاد الولاء والشرعية للمؤسسات والاجراءات التي تعزز شرعية السلطة وتعزز التضامن الذي يتجاوز جماعة الهوية الضيقة الى الهوية الوطنية[18]، وفي هذه المرحلة يكون تكريس واستدامة السلام أحد الادوات والسياسات التي تسعى النخبة والمجتمع على حد سواء الى إنجاحها.

المبحث الثالث: النخبة وبناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع

إن استقرار أي مجتمع أو نظام سياسي بعد مرحلة عنف وصراع يكمن جزئيا في التفاهمات بين القادة السياسيين والنخب السياسية فيما يتعلق بمواقفهم أو سلوكهم السياسي تجاه قضايا التوحيد الوطني والتمثيل السياسي وشرعية السلطة والدولة من ناحية، وبقدراتهم على نبذ وإنهاء العنف والصراع من داخل مجتمعاتهم أو جماعاتهم الثقافية بشكل دائم وتطوير علاقات سياسية واجتماعية جديدة تؤكد على أهمية قيام المواطنة والمشاركة والتداول السلمي للسلطة مع تكافؤ الفرص للجميع من ناحية ثانية.

وعليه فإن بناء السلام ليس مشروعا سهلا ولا آنياً بل هو مشروع طويل الأمد يحتاج إلى آليات لبناء السلام وآليات لترسيخ وتعزيز السلام وتحويله إلى سلام مستدام، وهو جهد تقوم به النخبة السياسية والمجتمع على حد سواء لكن الثقل الأهم منه تقوم به النخبة السياسية التي تتحمل مسؤولية تعزيزه وترسيخه واستدامته لذلك تنقسم آليات بناء السلام إلى آليات المرحلة الأولى وهي آليات قصيرة الأجل(آليات بناء السلام) وآليات المرحلة الثانية وهي آليات طويلة الأجل(آليات تكريس واستدامة السلام) وعلى النحو الآتي:

أولاً: آليات المرحلة الأولى وهي آليات قصيرة الأجل(آليات بناء السلام)

تتطلب هذه المرحلة بعد انتهاء الصراع جهود حثيثة من أجل بناء السلام داخل هذه المجتمعات وإعادة بناء الثقة بين جماعات الهوية المختلفة وصولاً للشراكة ومن ثم بناء سلام مستدام بين الجماعات الثقافية المختلفة، لذلك تقتضي برامج إعادة تأهيل لكل افراد المجتمع وجماعاته الثقافية وتأمين الاحتياجات الاساسية لهم من الأمن والرفاه المادي وتأمين الذات والاندماج[19]، وإعادة هندسة الذاكرة المجتمعية بما يؤسس لمرحلة جديدة تتجاوز أثار الماضي، وهي عملية كبيرة وشاقة تتطلب درجات عالية من التفهم والتسامح والمساءلة والحساب والتعويض، لذلك تكون النخبة السياسية والنظام السياسي أمام عملية إعادة

بناء وتأهيل شاملة تفترض مسبقا وجود تصورات وخطط تتطلب ما يأتي"[20]:

1- صياغة رؤية مشتركة لمجتمع عادل ومتكافئ: فعلى الرغم من أن الأفراد قد يكون لهم آراء ومعتقدات سياسية مختلفة إلا أن صياغة رؤية مشتركة لمجتمع عادل ومتكافئ ومنصف ومنفتح ومتنوع هي جزء أساسي في عملية إعادة التأهيل.

2- الاعتراف والتعامل مع الماضي: فمن أجل عملية مصالحة وتعايش بنَاء يتعين على الأفراد والجماعات والمؤسسات الاعتراف بدورهم في صراعات الماضي وقبولهم التعلم منه بطريقة بناءة لضمان عدم التكرار

3- بناء علاقات إيجابية: بعد الصراعات العنيفة فإن بناء العلاقات الإيجابية أو تجديدها ومعالجة قضايا الثقة والتحامل والتعصب تؤدي إلى قبول الاختلاف وقبول القواسم المشتركة، والتفاعل مع من يختلفون عنا.

4- إحداث تغيير سياسي وثقافي كبير: إذ إن ثقافة الشك والخوف وعدم الثقة تنهار بتغيير الروابط البينية في علاقات الأفراد مع بعضهم، إذ إن سيادة ثقافة احترام الآخر والثقة به والتسامح معه سيفرز روابط جديدة يصبح بموجبها كل مواطن مشاركاً نشطاً في المجتمع ويشعر بالانتماء له.

5- إحداث تغيير جوهري سياسي واجتماعي واقتصادي: إذ ينبغي إعادة تقييم بنى الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أسهمت في نشوب الصراع ومن ثم إعادة بناء هذه المنظومة ومعالجتها وتحويلها".

وعليه فإن عملية إعادة التأهيل تتضمن جملة متناقضات تتطلب دقة في المعالجة فهي":

أولاً: تتعامل مع ثلاث مفارقات: فهي أولاً تجمع بين آلام الماضي وبين الانفتاح على أمل ومستقبل سلام مستدام على المدى البعيد، وثانياً تجمع بين الاعتراف بالحقائق كما هي وبين المساءلة والمحاسبة والعقاب، وثالثاً تتطلب معالجة أخطاء الماضي مع تصور لسلام مستدام مشترك.

ثانياً: إن عملية إعادة التأهيل تتضمن أبعاداً شتى منها ما هو ايديولوجي عندما يكون هناك تصور للمصالحة والتعايش وفقاً لتصورات ايديولوجية فكرية أم دينية محددة، ومنها ما هو متعلق ببعد قانوني حين ترى منظومة حقوق الإنسان أن التسامح والتعايش يتأتى من خلال تنظيم التفاعل الإيجابي عِبرَ منطق سيادة القانون على الجميع ومنع انتهاك حقوق الإنسان".

لذا فإن عملية إعادة التأهيل تقتضي توافر جملة تقنيات ينبغي تفعيلها في المدى القصير والتي من دونها لايمكن تجاوز آثار الماضي وهي"[21]:

1- تحقيق العدالة

2- التعويض المعنوي والمادي

3- الاعتراف بأخطاء الماضي

4- التوقيت"

فمن حيث تحقيق العدالة فإن "سياسة مقاس واحد يناسب الجميع"" هي سياسة غير ناجحة وغير ناجعة للتطبيق في مجتمعات شهدت صراعات طاحنة بين هوياتها الثقافية المختلفة، إذ إن إعادة التأهيل تتطلب من النظام والنخبة السياسية دقة عالية في معالجة أخطاء الماضي، وهذا يستدعي سعي السلطات في برامج إعادة التأهيل نحو إنشاء مساحة واسعة للتفاهم والتسامح والتعايش وإعادة الثقة والاندماج، بالمقابل ذلك يستدعي استعداد وتفهم مسبق للتسامح وإعادة الثقة والتصالح بين مختلف مكونات المجتمع، وهو أمر يتطلب من السلطات العامة قرارات شجاعة وسياسات ذكيه ومبادرات حساسة ومتفهمة، إذ إن التسامح والثقة لا يمكن أن تفرض بقوانين أو بقرارات من الأعلى(النخبة)، بل تتطلب إجراءات تأتي من الأسفل(المجتمع) لذا فإن النسيان القانوني غير مقبول لدى المتضررين، وتشير التجارب التاريخية إن قرارات العفو التي صدرت بقصد تسريع عملية المصالحة المجتمعية في كل من هولندا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية ضد المتعاونين مع الالمان لم تلمس قلوب وروح كثير من المتضررين، لذا يعد تحقيق العدالة والمساءلة والحساب شروط ضرورية وملحة لاستعادة النظام الأخلاقي المجتمعي[22].

اما من حيث التعويض المادي والمعنوي فإن مسألة جبر الضرر ونسيان آلام الماضي ومسألة الثقة والتسامح لا يمكن أن تفرض بالقانون، فجراح الماضي لا يمكن أن تلتئم بتشريع القوانين إن لم يصاحبها عمليات إعادة صياغة الهندسة المجتمعية وإعادة التأهيل النفسي للمجتمع عِبرَ آليات المساءلة والمحاسبة والعدالة والتعويض المادي والنفسي[23] وهو أمر يتطلب من السلطات العامة الحرص على تحقيق العدالة الانتقالية التي تضمن للمتضررين تعويضاً نفسياً عن الآلام التي عانوا منها وتعويضاً مادياً مجزياً عن خسارتهم التي تعرضوا لها من خلال الحساب والمعاقبة للمتسببين بتحقيق تلك الآلام والخسائر.

اما من حيث الاعتراف بأخطاء الماضي فإن ذلك أيضاً يتطلب جهداً متضافراً ومتوازناً تقوم به السلطات العامة والمجتمع "فإعادة الثقة بين الهويات وإعادة تطوير الاعتماد على بعضها البعض لا يمكن له أن يكون دون وجود استعداد مسبق لبناء علاقات إيجابية قائمة على وجود رؤية مشتركة لمجتمع متكافئ، وعادل، واعتراف بأخطاء الماضي والعمل على تجاوزها.

إذ إن إعادة بناء الثقة تفترض قبل كل شيء وجود نوايا حسنة بين الهويات التي كانت حتى الأمس القريب غير متصالحة (في الأقل) وهذا يتطلب إعادة بناء مفهوم الأخلاق وإعادة صياغة المبادئ والقيم الموجهة للسلوك الفردي، فتطوير معايير اجتماعية(اعراف وقواعد سلوك) صحيحة أمر ضروري لإقامة أو بناء إيمان جماعي وتوفير الأساس للتفاعل الاجتماعي، إذ بدونها لا يمكن السيطرة على السلوك غير السليم الذي يمكن أن يقوض السلام الهش في بداية تكوينه؛ لذا فإنه بلا وجود تماسك وترابط قوي بين جماعات الهوية المختلفة، لا يمكن استدامة الثقة المطلوبة لإقامة مجتمع متصالح ومتعايش لتجاوز الآلام الماضي"[24]. فينبغي للسلطات العامة أن تتخذ خطوات سليمة في وضع برامج المصالحة المجتمعية على مستويين الأول قصير الأجل والثاني البعيد الأجل، فعلى المستوى القصير الأجل ينبغي أن تشجع على توسيع قاعدة التسامح والتصالح

عن طريق الاسراع ببرامج التعويض إذ بدونها لا يمكن لبرامج المصالحة أن تستمر مدة طويلة، كما ينبغي لها أن تعمل على إقامة جسور التفاهم بين جماعات الهوية التي كانت بالأمس القريب غير متصالحة (في اقل تقدير) من خلال تقريب وجهات النظر بين نخب الهوايات المختلفة (مرحلتي التفاوض–التصفيات و التكاتف–التماسك)، اما على المستوى الطويل الأجل فينبغي للسلطات العامة والنخبة السياسية أن تعمل عِبرَ التعليم ومؤسسات المجتمع المدني على إدامة جسور التفاهم والتسامح والتصالح، فإعادة هندسة الذاكرة المجتمعية تتطلب وضع مفاهيم تعليم متصالح غير منقسم يعمل على بناء الثقة وإعادة بناء القيم الاجتماعية والأدبية (السلوكية–الأخلاقية) بما يحقق إقامة السلم القيمي الذي يكرس للسلام وإعادة الاندماج عِبرَ مساقات العدالة والتعويض والمساءلة[25] "فالتعليم القائم على أساس اثنية أو دينية يساعد على إدامه الآراء المتعصبة بشكل كبير ويعيق تطوير علاقات هادفه عِبرَ الانقسامات العرقية والدينية"[26].

ومن زاوية أخرى يقتضي الأمر إقامة مؤسسات مجتمع مدني فعالة تسهم في طرح الحلول للمشاكل العالقة كما تسهم في غرس قيم التعاون والتماسك وصولاً إلى تكوين فضاء لتوافق الآراء والوصول لرؤية مشتركة وهدف أعلى وهو بناء السلام المستدام، إذ إن وجود مجتمع مدني منفتح ومتحرر هو أحد الأسس اللازمة لتعزيز قدرات المجتمع على إدارة الصراع سلمياً، إذ إن العضوية الشاملة والمتنوعة لمؤسسات ومنظمات المجتمع المدني تسهم في تعزيز تكوين رأس مال اجتماعي حر عِبرَ دمج المجتمع بروابط وشبكات كثيفة وقويه تسهم في التقليل من الاستقطاب السلبي لجماعات الهوية[27].

وأما من ناحية المجتمع فإن تجاوز أخطاء الماضي يتطلب بدايةً الاستعداد المسبق لتقديم التنازلات ووضع خطوط عامة تكون بمثابة روابط مشتركة بين جماعات الهوية المختلفة الأمر الذي يتطلب اعتراف جماعات الهوية بأخطائها واعتذارها عن تلك الأخطاء وتقديم الأفراد الذين انتهكوا الحريات والقوانين للقضاء وهو ما يفترض مسبقا صدق النوايا والاستعداد غير المشروط لتحمل المسؤولية والمحاسبة.

وكل ما تقدم لا يمكن أن يتحقق إن لم يتم مراعاة عامل الزمن والوقت إذ إن توقيت تلك الخطوات امر جدُ مهم وضروري، فإن التراخي والتململ في مسائل المساءلة والعدالة والتعويض قد تقوض السلام الهش الذي تحقق بعد الصراع؛ لذا فإنه لتكريس واستدامه السلام ينبغي للنخبة السياسية والسلطات العامة أن تسرع في عمليات المحاسبة والمسألة والتعويض،"فعامل الزمن أمر مهم في أي عملية إعادة تأهيل، إذ إن القرار المتعلق بوقت تطوير عمليات التأهيل والتسامح والتصالح سيؤثر حتماً وبشكل كبير في النتيجة النهائية[28]، فانتهاء الصراع العنيف يضع جدول أعمال معقدة جداً، فإعادة بناء الآلية السياسية والخدمة المدنية وضمان الحد الأدنى من الأمن المادي وإقامة قضاء عادل مستقل، ومحاكمة مرتكبي انتهاكات حقوق الانسان وتحقيق الاستقرار وإعادة البنية التحتية للعملية الاقتصادية، وما إلى ذلك، في كثير من الأحيان يكون من الصعب تحقيقه في وقت واحد، لأن المصالح السياسية والاقتصادية قصيرة الأجل قد تؤدي إلى تأجيل اتخاذ تدابير لتسوية النزاعات، أو قد تجبر مجتمع ما بعد النزاع على توجيه جهوده في اتجاهات عدة مما قد يؤثر على عدم منح التعايش والتسامح والثقة والتعاطف والاهتمام الكافي؛ لذا فإن القرار المتعلق بوقت تطوير عمليات المصالحة سيؤثر حتما تأثيرا خطيرا في النتيجة النهائية، ومن المهم جداً اختيار التوقيت المناسب لبدء مشاريع التصالح والتعايش التي قد تتطلب اتخاذ بعض القرارات الصعبة، وهنا ينبغي لصانع القرار أن يدرك مايأتي[29]:

1- فهم الوقت أي قراءة وافية للقوى التي تمارس تأثيراً على جدول أعمال الانتقال.

2- إدراك اهمية التدابير على المدى الطويل.

3- إدراك أن قاعدة الزمن جزء من العلاج دون تدابير كافية لن تحقق شيئاً من التعايش او التسامح أو التصالح".

ثانياً:

آليات المرحلة الثانية وهي طويلة الأجل(آليات تكريس واستدامة السلام)

إن بناء السلام الهش الذي يتحقق بعد الصراع مسألة جداً مهمه لكن الأكثر أهمية بعد هذه المرحلة هي عملية تكريس واستدامة السلام، فلا يكفي أنهاء الصراع وتحقيق المساواة والعدالة والتعويض لبناء سلام مستدام، فعلى الرغم من أهمية مسائل العدالة الانتقالية لضمان استقرار مجتمعات ما بعد الصراع إلا أن عملية استدامة السلام تبقى هي المهمة الأكبر على عاتق النخب السياسية أن تنجح في تحقيقها بشكل سليم.

ويمكن أن تنجح عملية استدامة السلام عن طريق ثلاث مسائل ذات اهمية بالغة وهي:

1- إعادة هندسة الثقافة السياسية التي يبثها النظام ونخبته السياسية

2- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

3- تحقيق الاندماج لمختلف جماعات الهوية

وحقيقة الأمر أن هذه المسائل الثلاث تأتي دفعة واحدة وكل منها تعتمد على الأخرى وتحتاجها في صيرورتها وتكوينها، فهي مركبة ومتشابكة مع بعضها البعض الآخر وهي وإن كانت تأتي دفعة واحدة إلا أن لها ترتيباً متسلسلاً في الظهور والتكوين وعلى النحو الآتي:

1- اعادة هندسة الثقافة السياسية للمجتمع:

الثقافة السياسية هي النسق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع وهي تتشكل من مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم وتحدد السلوك السياسي؛ لذا هي ذات اهمية بالغة للنظام السياسي إذ يؤدي فيها دوراً اساسياً في صوغها وتشكيلها بما يتوافق واهدافه وسياساته التي يسعى لتحقيقها[30].

وفي المجتمعات التي تشهد حالة الصراع بين الثقافات المختلفة المكونة لها فان النخبة السياسية بحاجة الى إعادة هندسة الثقافة السياسية من جديد، إذ إن الصراعات التي تشهدها المجتمعات تعني ان الثقافة السياسية التي يبثها النظام ونخبته السياسية فشلت في اعادة تشكيل اولويات واهداف الافراد بما يتوافق واهداف النظام، لذا فإن النخبة بعد حالة الصراع والعمل لبناء السلام ينبغي لها ان تعمل على إعادة هندسة الثقافة السياسية للمجتمع إلى جانب إعادة تشكيل وهندسة الذاكرة المجتمعية للمجتمع، مما يعني ان الثقافة السياسية تشير الى سلوك سياسي في سياق ثقافي معين[31]، لذلك تعرف بأنها "نمط من التوجهات نحو النظام السياسي تتمثل في مجموعة من المواقف والادراك والمشاعر نحو النظام السياسي وادواره المختلفة و شاغلي الوظائف فيه"[32].

ولما كانت الثقافة السياسية تتشكل من القيم والمعتقدات والمعايير والتوجهات فإنه والحالة هذه يكون الدين واللغة والعرق من أهم مصادرها، والرموز والمواقف السياسية والادوار التي تتخذها من أهم مظاهرها، بينما تتمثل آثارها في الاعمال والمؤسسات والسياسات الناجمة عنها[33]"وهنا يأتي دور النخبة السياسية في إعادة هندسه الثقافة السياسية بما يعمل على تحويل قناعات الافراد وجماعات الهوية المختلفة بشكل تدريجي وبطيء نسبياً نحو تأييد مخرجات سياسات النظام والنخبة السياسية، إذ إنه في اللحظة التي تكون فيها الثقافة السياسية من مخرجات النظام التي تهدف الى تحقيق علاقة سليمة بين السلطة والمجتمع او بين النخبة والمجتمع فإنها تعمل على تنظيم مدخلات المجتمع بشكل موازٍ لمخرجات النظام"[34].

لذلك تقتضي إعادة هندسه الثقافة السياسية ان تعمل النخبة على صوغ ترميزات فكرية ثقافية قانونية نفسية وبثها في المجتمع لتعمل على إعادة صياغه توجهات وترميزات الافراد سلوكياً وادراكياً وفكرياً بما يحقق اهداف النخبة السياسية، أي أن إعادة هندسة الثقافة السياسية تتضمن ان تكون التنشئة الاجتماعية السياسية للمجتمع بموازاة الثقافة السياسية للنظام وأن لا تتقاطع معها، لضمان قدرة الثقافة السياسية على إعادة تشكيل ترميزات التنشئة الاجتماعية بسبب معطيات النخبة والنظام السياسي، إذ إن التقاطع بين الثقافة السياسية والتنشئة الاجتماعية يعد فشلاً للنخبة السياسية في تحديد توجهات المجتمع وجماعات الهوية المختلفة من ناحية، كما يعني أن الشرعية السياسية للنخبة مهددة او بالأحرى أنها لا تحضى بالشرعية لذلك يحدث الافتراق بين النخبة السياسية وجماعات الهوية، لذا ولتأكيد هويتها تلجأ تلك الجماعات نحو تأكيد ذاتها لا سيما حين تشعر بعدم المساواة في الفرص والمكافآت لذلك يحدث الصراع، عليه فإن إعادة هندسة الثقافة السياسية هي إعادة هندسة التنشئة الاجتماعية، والأخيرة تعني إعادة هندسة الذاكرة المجتمعية وإذا تحقق ذلك فإن مؤشر إمكانية ترسيخ واستدامة السلام تكون مرتفعة.

2- تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية:

غالبا ما ينشأ الصراع في المجتمعات المنقسمة نتيجة لفقدان العدالة التوزيعية وغياب المساواة في التخصيص السلطوي للقيم فستشعر جماعات الهوية وجود فروقات وتمييز لهوية معينة على بقية الهويات الأخرى المكونة للمجتمع، ومن ثم تنشأ عوامل الكراهية والعنف والصراع؛ لذا فإن من دعائم تكريس واستدامة السلام تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية تحقق عدالة توزيعية ومساواة في التخصيص السلطوي للقيم وتحقق تكافؤ الفرص بين الجميع؛ لذا ينبغي للنخبة السياسية من أجل استدامة السلام أن تعمل على توظيف الموارد الاقتصادية للدولة لاستيعاب موارد وقوى المجتمع في عملية توحيد المجتمع وبناء الدولة- الأمة، وذلك لا يتم الا بتحقيق الاستجابة المتسارعة لمطالب المجتمع المتعلقة بتحقيق الأمن والاستقرار وفرص العمل وتحقيق الذات وهي جميعها تشكل متطلبات العيش المشترك لجماعات الهوية، لذا فإن النخبة السياسية ينبغي لها أن تسعى "لزيادة التنوع والتخصيص في الهياكل التنظيمية بشكل يتناسب طرديا مع تزايد التنوع في البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بغية التمكن من استيعاب مطالب الجماعات المتنامية"[35]، مع ضرورة مراعاة النخبة السياسية العدالة التوزيعية في تنويع وتوزيع القيم بين جماعات الهوية المختلفة مع الأخذ بنظر الاعتبار أن يصاحب ذلك عملية تسخير لقدرات الدولة الوظيفية في توظيف قدرات المجتمع وقدرات الدولة من خلال استيعاب مختلف الجماعات المكونة للمجتمع في أنشطة وفعاليات الدولة ومؤسساتها سواء بشكل مباشر عِبرَ الاستيعاب المؤسسي للكفاءات والقدرات والخبرات أم بشكل غير

مباشر عِبرَ الاستيعاب في القطاع الخاص عِبرَ السياسات التنسيقية والتحفيزية، وهذا ينعكس إيجابياً في التوزيع العادل لموارد الدولة تارة، والمساواة في فرص الاستيعاب المؤسسي للمجتمع تارة أخرى، وهو ما يُشعِر الجماعات المختلفة بقوة الدولة المادية والمعنوية وقدراتها وفاعليتها في تلبية مطالبهم المتزايدة مما يحفز شعور المجتمع بكل مكوناته على ضرورة استمراريتها ما دامت تلبي طموحاتهم وهو ما ينعكس على تزايد شرعية النظام السياسي والنخبة السياسية، إذ إن تزايد قدرة الدولة على الاستيعاب المؤسسي لمكونات المجتمع يعمل على إحداث تغييرات في البنية الاجتماعية الثقافية نتيجة الاستيعاب المؤسسي من ناحية، ونتيجة فاعلية أجهزة الدولة للتجاوب مع حاجات ومطالب المجتمع من ناحية أخرى، وهو ما ينعكس إيجابياً في استقرار المجتمع طالما كانت النخبة تعمل دون تمييز ديني أو عرقي أو مذهبي وهو ما يحقق للدولة قدراتها الادماجية لمختلف مكونات المجتمع وهو ما يدفع تلك المكونات للتمسك بها والدفاع عنها بوصفها المشترك العام الذي يجمعهم ويلبي حاجاتهم ويحميهم.

3- تحقيق الاندماج بين جماعات الهوية:

إن الاندماج بين جماعات الهوية لا يمكن أن يتحقق ما لم تسبقه سياسات وتخطيط واعٍ من النخبة السياسية عِبرَ بث الترميزات السلوكية والفكرية والثقافية التي تتضمنها الثقافة السياسية التي تعمل من خلالها النخبة السياسية على تحويل قناعات الافراد وتوجهاتهم نحو تحقيق اهداف النخبة السياسية هذا من ناحية، ومن ناحية آخرى لابد أن يرافق ذلك تنمية اجتماعية اقتصادية، ومن ثم فإن النجاح في تطبيق النقطتين أعلاه يدل على أن المجتمع يسير نحو عملية اندماج شاملة تتجاوز الحواجز الثقافية والاجتماعية نحو ولاء عام لهوية وطنية ولثقافة توحيدية جامعه طالما كانت الجماعة الثقافية تجد إطارها الثقافي الخاص من خلال الإطار الثقافي العام.

لذلك يعد الاندماج ركناً أساسياً في استدامة السلام، إذ إن تحقيق السلام بعد الصراع لا يعد كافياً ما لم تعمل النخبة السياسية على استدامة السلام عِبرَ الاندماج[36] فقدرة الدولة على التغلل بين جنبات وجماعات المجتمع لا تتحقق إن لم يكن هناك اندماج بين النخبة والمجتمع (الاندماج السياسي) من ناحية وبين جماعات المجتمع (الاندماج الاجتماعي) من ناحية آخرى، إذ هناك علاقة طردية بين الاستقرار السياسي وبين توسيع وظائف النظام (قدرة الدولة على تغلغل)، فكلما ارتفع مستوى الاندماج بين جماعات المجتمع كان النظام السياسي أكثر قدرة على الوصول إلى كل جماعات المجتمع، وكلما انخفض مؤشر الاندماج انخفضت قدرة النظام أو النخبة السياسية في الوصول لكل جماعات المجتمع ومن ثم ضعف السيطرة على المجتمع، ويستند الاندماج الاجتماعي الى منظومة متكاملة من انماط معممة من القيم، وتعد القيم المشتركة قيماً محفزةً للاندماج الذي يتجلى في الجماعات المتضامنة، ودرجة التضامن هي معيار التمييز بين الاندماج الكلي والاندماج الجزئي في النظم الاجتماعية؛ لذلك يشير الاندماج إلى عملية التجانس والانسجام الاجتماعي السياسي للمجتمع وتخطي الجماعات الثقافية للولاءات الفرعية الخاصة نحو الولاء العام[37].

وهذا يلقي بضلاله على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فكلما كانت توقعات الأدوار إيجابية اختفت أزمات التنمية (ويعد الاندماج أحد أزمات التنمية) التي تواجه المجتمعات غير المستقرة والعكس صحيح، لذلك يعد الاندماج أحد المرتكزات الاساسية لاستدامة السلام الذي يتحقق بعد الصراعات كما أنه أحد المرتكزات المهمة لضمان نجاح التنمية.

والعلاقة بين الاندماج والتنمية علاقة مركبة، كلٌ يؤثر في مسار الآخر ويتأثر به، فنجاح التنمية يؤدي الى الاندماج ونجاح الاندماج سبباً لارتفاع مؤشر التنمية، لذلك يعد الاندماج ركنًا مهما في استدامة السلام، إذ في الوقت الذي يشكل فيه ضرورة تاريخية لبناء الدولة –الأمة، فهو أحد أشكال الاستيعاب الاجتماعي للأقليات ومن ثم فهو محفز للشعور والتوحيد الوطني، كما أنه يعد الأساس الآمن للسلطة ،إذ إن استقرار الدولة والمجتمع يتوقف على نوع ودرجة الاندماج، ومن ثم فإن درجة ونوع الاندماج الموجود في المجتمع هو الذي يحدد آليات تعامل النخبة مع المجتمع من ناحية، ويحدد آليات النخبة في بناء الدولة– الأمة من ناحية ثانية، ويحدد متغيرات الهوية الوطنية من ناحية ثالثة، لذلك يؤدي الاندماج دوراً مهماً في تماسك المجتمع وإحلال الولاء العام محل الولاء الخاص ومن ثم فإنه يعد مؤشراً مهماً لتكريس واستدامة السلام.

الخاتمة والاستنتاجات

غالبا ما تنقسم المجتمعات وينشب بينها العداء والصراع نتيجة السياسات الخاطئة التي تتبناها النخب السياسية وتنفذها السلطات العامة، فالمجتمعات مهما تلونت وتعددت هوياتها لم تكن منقسمة في الأساس، بل إن السياسات الخاطئة لممارسي السلطة وصانعي القرار هي التي أدت للانقسام، والمخرج الوحيد لمغادرة حالة الانقسام والصراع ومن ثم ترسيخ السلام هو عِبرَ قيام النخبة السياسية بعقلنة وتقنين السلطة من ناحية، وعقلنة وتقنين العلاقات الاجتماعية من ناحية أخرى وعلى النحو الآتي:

1– تتجلى آليات عقلنة السلطة من خلال تقنين وزيادة الفصل والتمييز بين الطابع الشخصي والطابع الرسمي الوظيفي للأفراد، عِبرَ تجريد السلطة من طبعها الشخصي ومن ثم مأسستها بوصفها وظيفة رسمية ضمن الجهاز الحكومي وليس بوصفها صفة أو ميزة شخصية، عِبرَ تطبيق مبدأ الكفاءة والفصل بين الأدوار، مما يعني امتداد الجزاءات القانونية ليدخل في نطاقيها مختلف المصالح الشخصية، وذلك عبر قيام النخبة السياسية بتوزيع السلطات أفقياً ضمن أدوار ومراكز محددة، يتم فيها تفويض الصلاحيات وتحديد المسؤوليات وفقاً لتراتبية هرمية ثابتة تحدد المراكز وتبين الصلاحيات وتُفَصِل الجزاءات القانونية في حالة المخالفة، وذلك لا يتم إن لم تعمل النخبة السياسية على عقلنة علاقات السلطة من ناحية وعلاقات أركان

السلطة من ناحية آخرى عِبرَ مسارات قانونية حقوقيه تضمن للمراكز أداء الأدوار المحددة ضمن الصلاحيات والمسؤوليات المؤطرة قانونياً.

2- أما دور النخب السياسية في عقلنة العلاقات الاجتماعية وعقلنة العلاقة بين السلطة والمجتمع فيتم عِبرَ تبني مبدأ الفصل بين الأدوار والمراكز استناداً إلى الكفاءة والمؤهلات من ناحية وتكافؤ الفرص بين الجميع من ناحية أخرى، وعِبرَ خضوع الجميع حكاماً ومحكومين للمنظومة القانونية التي تسود فوق الجميع وتعلي شأن الصالح العام. فبيان حقوق الأفراد وتحديد مساحات الحرية وتأطير سياقات العلاقات البينية وتحديد المسؤوليات ودور الجزاءات وحكم القانون؛ كفيلة بضمان عدم الاعتداء والانقسام وكفيلة بضمان تحقيق السلم القيمي الذي يرسخ حالة السلام ويمنع نشوب الصراع، إذ سيعمل على أن تكون المؤسسات السياسية والرسمية قائمة على أساس الأدوار المستندة إلى المؤهلات والكفاءة؛ بمعنى تجريد المؤسسات من طابعها الشخصي بقدر ما هي قائمة على الأساس المؤسسي الوظيفي الرسمي الذي يعمل بشكل مجرد لصالح الجميع وليس لمصلحة هوية أو جماعة محددة.

3- من زاوية أخرى فإن عقلنة العلاقات الاجتماعية يحتاج منظومة حقوقية-اجتماعية تنشأ من خلال نمط الثقافة السياسية التي يبثها النظام السياسي والنخبة السياسية، والتي يفترض أن تعمل على تحقيق اهداف النظام والنخبة في تلاحم واندماج المجتمع وترسيخ السلام، وهنا يفترض بهذه الثقافة السياسية أن تعمل على إعادة هندسة التنشئة الاجتماعية لتكون متوازية مع مسارات الثقافة السياسية التي يطمح منها النظام تكريس واستدامة السلام من ناحية، وإعادة هندسة الذاكرة الاجتماعية بما يرسخ لحاله التسامح والتصالح الذي يكرس السلم القيمي الذي يرسخ السلام من ناحية ثانية، يرافق ذلك وجود منظومة تعليمية غير منقسمة متصالحة ومتسامحة ترسخ السلم القيمي من خلال مساقات التنشئة الاجتماعية وعبر مساقات العملية التعليمية من ناحية ثالثة.

4- إن فاعلية النخبة السياسية في عقلنة العلاقات الاجتماعية وعقلنة العلاقة بين السلطة والمجتمع يتطلب توافر بنية متحررة ومنفتحة لمؤسسات مجتمع مدني مستقل، إذ إن كثافة الشبكات والروابط وتنوع العضوية في تلك المؤسسات يزيد من متانة وتماسك العلاقات البينية للأفراد من ناحية، ويزيد من شفافية العلاقات الاجتماعية من ناحية ثانية، ويؤثر بشكل ايجابي في علاقات السلطة بالمجتمع من ناحية ثالثة، لا سيما حين تشكل تلك المؤسسات الفضاء العمومي المفتوح بين السلطة والمجتمع؛ ولاسيما حين يرافق ذلك استشعار المجتمع للعدالة التوزيعية والسياسات الاستيعابية المؤسسية والاجتماعية في منظومة الدولة الرسمية وغير الرسمية؛ حينها سيشعر الأفراد بقوة الدولة المادية والمعنوية وقدراتها وفاعليتها في تلبية احتياجاتهم ومطالبهم المتزايدة مما يشعرهم بضرورة اندماجهم فيها وحمايتهم لها طالما كانوا يجدون أنفسهم فيها وما دامت تعبر عنهم، وهذا هو الدور الحقيقي للنخبة السياسية حين تعمل بإيجابية داخل مجتمعاتها وربما ماقامت به النخبة السياسية في جنوب افريقيا منذ **1994** ولحد الآن من نبذ العنف والصراع وترسيخ السلام عبر مساقات العدالة الانتقالية وعبر سياسات التعويض وجبر الضر والتسامح والتصالح من اجل بناء أمة متلاحمة ومجتمع متصالح متسالم، يناقض الدور السلبي الذي قامت به النخبة السياسية في البلد نفسه منذ عام **1948** وحتى عام **1994** ، وأمام هكذا حال لا يمكن أن يحدث انقسام وصراع داخل المجتمع طالما كان السلام جزءاً مترسخاً في الثقافة الشخصية للأفراد ومادام السلم القيمي

ركناً أساسياً في التنشئة الاجتماعية للمجتمع، وذلك بحسب ماكس فيبر هو الذي نقل أوربا من مرحلة السلطات التقليدية والنظام التقليدي حيث العبيد والإقطاع والقبائل المتصارعة والملكيات المطلقة والحكم بالحق الإلهي المقدس إلى مرحلة الأمة الدولة بشكلها الديمقراطي وإلى مرحلة السلطة العقلانية والدولة المدنية الديمقراطية.

المصادر والهوامش

[1] - Myron Weiner, Political Integration and Political Development, in: Claude E. Welch ed.), Political Modernization: A reader in Comparative Political Change (2nded.) ,(Duxbury Press, California, 1971), p.p. 180-195.

[2] - For more details: Ibid. , p.p. 183-186.

[3] - More details: Myron Weiner, Political Participation: Crisis of The Political Process, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971), p.p. 187-192.

[4] - Joseph La Palombara, Distribution: A Crisis of Resource Management, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971), p. 234.

[5] - For more details: Myron Weiner, Political Participation, op. cit., p.p, 159-204.

[6] - For more details: Myron Weiner, Political Integration and Political Development, op. cit., p.p. 180-195

[7] - Sidney Verba, Sequences and Development, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971),p. 299.

[8] - Will Kymlicka, Multicultural Citizenship: A liberal Theory of Minority Rights, (Oxford, Oxford University Press,1995), p. 173.

[9] - Lucian W. Pye, Identity and The Political Culture, in: Leonard Binder(edi.), Crises and Sequences in Political Development (New Jersey, Princeton University Press, 1971),p. 110.

[10] - Duncan Morrow, Breaking Antagonism: Political Leadership in Divided Societies in: Ian O'Flynn and David Russell (edi.), Power Sharing: New Challenges for Divided Societies, (London, Pluto Press, 2005), p.46

[11] - Verna Fritz, State-Building: A comparative Study of Ukraine , Lithuania , Belarus and Russia , (CEU , Press , Budapest – New York , 2007). P.p. 70-71.

[12] - Myron Weiner, Political Integration, op. cit., p. 185.

[13]– إكرام بدر الدين، أزمة التكامل والتنمية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 68، نيسان، 1982، ص51.

[14] - Myron Weiner, Political Integration, op. cit., p. 185.

[15]– جلال عبدالله معوض، أزمة عدم الاندماج في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلد 14، العدد 4، 1986، ص60.

[16]– إكرام بدر الدين، مصدر سابق، ص 51–52.

[17] - Duncan Morrow, op. cit., p.p. 46-47.

[18] - Duncan Morrow, op. cit., p.p. 47-53.

[19] - **Kimberly A. Maynard, Social Reintegration in Post-Conflict Societies, After the war is over, what comes next, Conference on .Promoting Democracy, Human Rights, and Reintegration in Post-Conflict Societies October 30-31, 1997, p. 5**

[20]- **Gráinne Kelly & Brandon Hamber, Coherent, contested or confused? Views on reconciliation in Northern Ireland, Paper presented at "Reconciliation: Rhetoric or Relevance? A roundtable discussion on concepts and practices of reconciliation", Belfast 9 June 2004, p. 10.**

-[21] **David Bloomfield, op. cit., p. 23.**
[22] - **Ibid. p. 26.**
[23] - **Ibid. p. 29.**
[24] - **Kimberly A. Maynard, op. cit., p. 8.**
[25] - **Ibid. p.p. 6-9.**
[26] - **David Bloomfield, op. cit., p. 28.**
[27] - **Catherine Barnes, Weaving the Web: Civil Society Roles in Working with Conflict and Building Peace, in: Paul van Tongeren(Edited), People Building Peace II: Successful Stories of Civil Society, European Centre for Conflict Prevention, June 2005, p. 21.**
[28]- **David Bloomfield, op. cit., p. 27.**
[29] - **David Bloomfield, op. cit., p. 27.**

[30]– عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، الكتاب الأول: التنمية السياسية وبناء الأمة، ط2، جامعة القاهرة، 2006، ص 181.

[31] - **Mamadouh, Virginie D., Political culture: a typology grounded on Cultural Theory, GeoJournal, vol. 43, 1997, p.17.**
[32] - **Ronald P. Formisano, The Concept of Political Culture, Journal of Interdisciplinary History, Vol. 31, No. 3, 2001,p. 399.**
[33] - **Mamadouh, Virginie D., op. cit. p. 18.**

[34]– وليد سالم محمد، الثقافة السياسية وأهميتها في مأسسة السلطة وبناء الدولة في العراق: الرؤية والآليات، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العددان 41–42، 2014، ص 126.

[35]– حسام الدين علي مجيد(تعقيب)، على بحث: فالح عبد الجبار، أزمة الاندماج والهوية، في : عادل مجاهد الشرجبي و(آخرون)، أزمة الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2011، ص 297.

[36] - **Fore more details: Myron Weiner, Political Integration and Political Development, p.p. 180-195.**
[37] - **Talcott Parsons and Edward A. Shils, Values Motive and Systems of Action, in: Talcott Parsons and Edward A. S.(ed.), Towards A general Theory of Action, (Harvard University Press, 1962), p. 203.**